



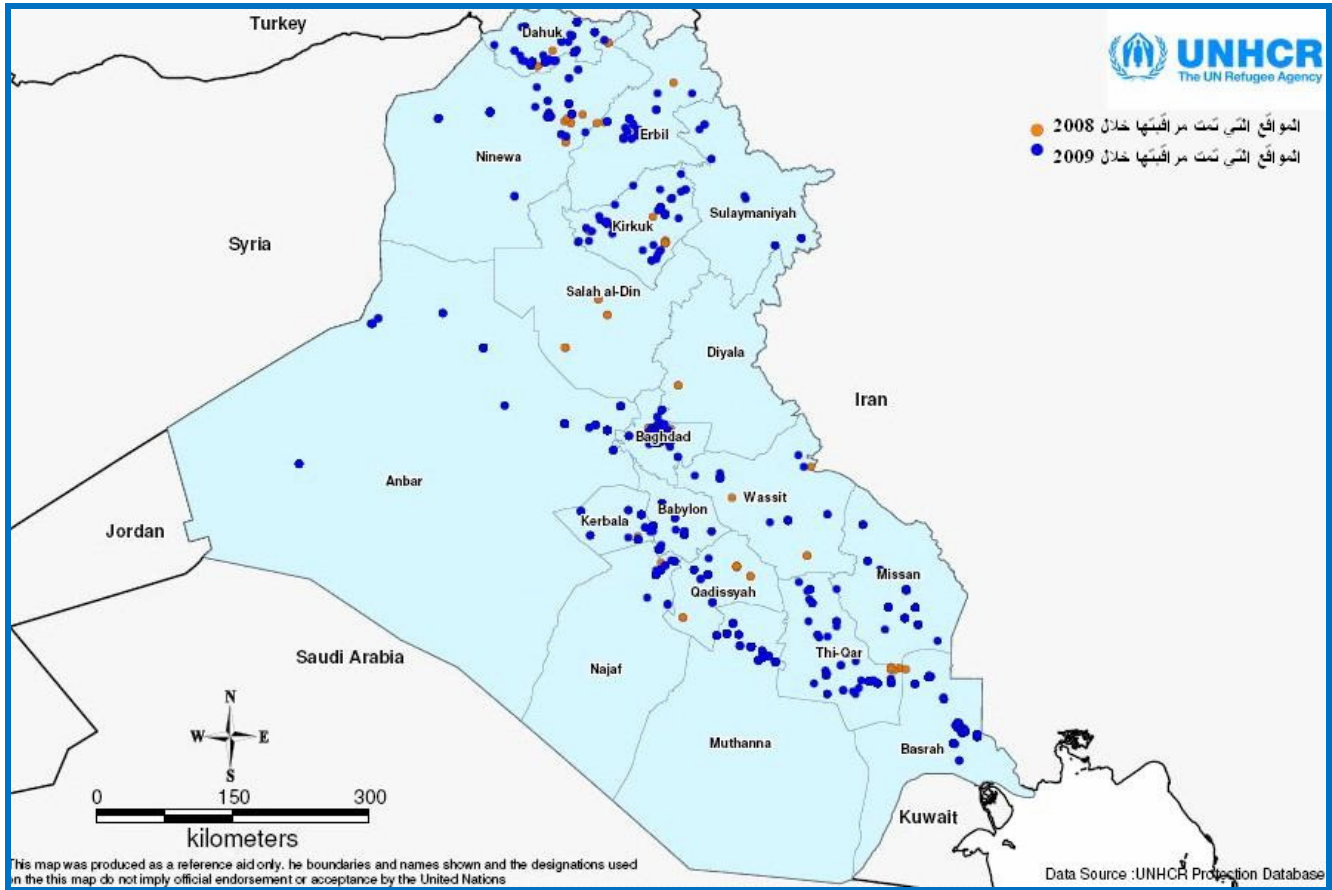
UNHCR

United Nations High Commissioner for Refugees
Haut Commissariat des Nations Unies pour les réfugiés

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين في العراق

موجز عمليات تقييم رصد حماية الأشخاص

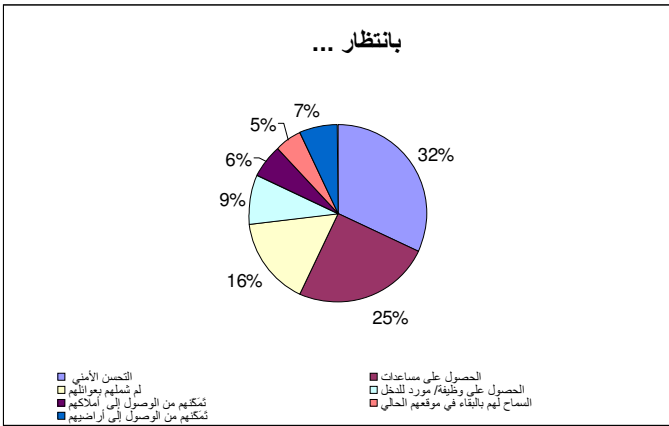
كانون الثاني - تشرين الأول 2009



ومنذ شهر نيسان 2009، تم تحديد 65.095 عائلة (تضم 342.204 فرداً) من النازحين في الداخل، نزح منهم 49.142 بعد شهر شباط 2006، بينما كان 15.953 قد فرّوا قبل شباط 2006. وغالبية النازحين هُجروا بسبب العنف العام (57%)، أو إثر تهديدات أو هجمات استهدفتهم (31%)، أو لمصاعب اقتصادية (11%).

وذكر نحو 59% من النازحين أن أصولهم تتحدر من بغداد، و19% منهم من نينوى، و16% من ديالى.

وكان الإدماج المحلي والعودة إلى الديار أو الأحياء يمثلان اثنين من النوايا الرئيسية للنازحين، في حين عبّر قلة منهم عن نيتهم بالانتقال إلى منطقة أخرى، بينما كان آخرون مازالوا ينتظرون اتخاذ القرار. وقد ذكر نازحون بانهم بانتظار العوامل التالية قبل أن يتمكنوا من العودة إلى أماكنهم:



العائدون (من اللاجئين والنازحين)

خلال المرحلة الثانية، شمل التقييم 6.134 أسرة عائدة (تضم 32.199 فرداً)؛ منها 5.607 أسرة (28.764 فرداً) من النازحين العائدين، و527 أسرة (3.453 فرداً) من اللاجئين العائدين. وقد ذكر نحو 482 من العائدين و3.423 أسرة من النازحين العائدين أنهم فرّوا من ديارهم قبل شباط 2006، في حين قال الآخرون أنهم هُجروا بعد ذلك التاريخ. وكانت أسر النازحين العائدين قد هربت في باديء الأمر بسبب العنف العام (41%)، أو لأسباب اقتصادية (26%)، أو إثر تهديدات أو اعتداءات استهدفتها (24%)، في حين فرّ غالبية اللاجئين العائدين بسبب العنف العام (51%)، أو إثر تهديدات أو اعتداءات استهدفتهم (39%) أو عمليات عسكرية (3%). وقد عاد غالبية النازحين إلى مناطقهم نتيجة لتحسن الوضع الأمني (39%)، وللإستفادة من المعونة الحكومية (27%)، وبسبب مصاعب اقتصادية (22%). كما عاد اللاجئين إلى مناطقهم لتحسن الوضع الأمني (32%)، وللإستفادة من المعونة الحكومية (30%)، وبسبب مصاعب اقتصادية (25%).

وقد كانت نحو 18.683 عائلة عائدة شملها التقييم منذ شهر نيسان تضم 14.016 أسرة (70.900 فرد) من النازحين و4.667 أسرة (23.741 فرداً) من اللاجئين. وكان 98% من النازحين العائدين و85.3% من اللاجئين العائدين قد فرّوا بعد شباط 2006. وكان النازحون العائدون قد فرّوا إثر

في الفترة ما بين شهر كانون الثاني والعشرين من شهر تشرين الأول 2009، أجرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ومراكز الحماية والمساعدة¹ التابعة لها 631 عملية تقييم لرصد حماية الأشخاص على مستوى المجتمع في 603 مواقع مختلفة في أرجاء العراق²، وتم خلالها تحديد ما مجموعه 493.211 فرداً (94.565 عائلة) من فئات العناية³. ويُمْكِن استمرار عملية رصد حماية الأشخاص المفوضية من تطوير فهمها لظروف الحماية في أماكن النزوح والعودة ومن تحديد احتياجات فئات عنايتها من أجل تيسير حصولهم على حقوقهم الإنسانية الأساسية⁴.

النازحون في الداخل

منذ شهر كانون الثاني إلى شهر شباط 2009، حددت المفوضية 4.653 عائلة نازحة (تضم 24.167 فرداً)، من بينها 748 عائلة (3.479 فرداً) كانت قد فرّت قبل شهر شباط من عام 2006، في حين نزحت العوائل المتبقية وعددها 3.905 (20.688 فرداً) بعد شهر شباط 2006 إثر اندلاع أحداث العنف التي أعقبت تفجيرات سامراء. وذكر غالبية النازحين أنهم نزحوا بسبب العنف العام (52%)، أو إثر تهديدات أو هجمات استهدفتهم (43%)، أو لأسباب اقتصادية (4%). وعندما طُلب منهم أن يذكروا نواياهم بالترتيب اختار عدد متزايد منهم العودة إلى ديارهم (80%)، في حين حلّ خيارا الإدماج في الموقع الحالي والعودة إلى الحي نفسه في الأقل في المرتبتين الثانية والثالثة على التوالي. وكان 50% من النازحين قد قدموا من بغداد، و21% منهم من نينوى، و19% من كركوك، و14% من ديالى.

¹ تتألف شبكة مراكز الحماية والمساعدة من 14 مركزاً و38 فريقاً جوالاً يضم 130 موظفاً عراقياً (محامون وباحثون اجتماعيون ومراقبون وموظفو إعلام وقواعد بيانات) - تشكل النساء نسبة 40% منهم. وترافق فرق مراكز الحماية والمساعدة ظروف الحماية، كما تقدم المشورة القانونية وتوفّر التمثيل القانوني في المحاكم، إضافة إلى تسهيل عملية حصول المستفيدين على المساعدة عبر نظام الإحالة.

² تم إجراء ما مجموعه 1.398 عملية تقييم منذ بدء المفوضية برصد حماية الأشخاص (في آذار 2008): الخارطة في صفحة الغلاف.

³ إن المواقع التي شهدت حالات نزوح وعودة كبيرة جرى تقييمها أكثر من مرة لمراقبة حركة النازحين والعائدين وتسجيل وجهتهم؛ لذا، فإن عدداً من أفراد فئات العناية قد تكرر إحصاؤهم. لكن هذا العدد لا يمثل إلا حالات قليلة لا يجدر ذكرها.

⁴ المنهجية: هذا الموجز يقسم إلى المرحلة الثانية (من شهر كانون الثاني إلى آذار 2009)، والمرحلة الثالثة (من شهر نيسان وحتى الآن) ليعكس التحسن الذي طرأ على المنهجية والاستبيان. ففي كل موقع وطوال المدة بأكملها، أجرت الفرق مقابلات إما مع مسؤول في السلطة أو مسؤول إداري مطلع بالمجموعة وبالمجموعات المنتخبة التي تمثل الجماعة المحددة (النازحين والعائدين من النازحين واللاجئين) لتقييم إمكانية حصولها على الحقوق الأساسية والمخاطر والعوامل المتعلقة بالحماية.

نتائج سابقة من رصد حماية الأشخاص: المصدر: موجز عمليات رصد حماية الأشخاص، آذار 2008 إلى آذار 2009، تجلده على الموقع: <http://www.uniraq.org/documents/Protection%20Monitoring%20-%20EN.pdf>

والعائدين: المصدر: برنامج عمليات العراق لمفوضية الأمم المتحدة للاجئين: التحديث الإحصائي الشهري عن العائدين.



وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، ذكر معظم الأشخاص الذين خضعوا للتقييم بأنهم لم يُستهدفوا مباشرة بالحوادث الأمنية (84% من النازحين، و87% من النازحين العائدين، و70% من اللاجئين العائدين). أما أولئك الذين أشاروا إلى تضررهم بحوادث أمنية في مناطقهم، فقد تحدثوا عن اقتتال داخلي عرقي أو ديني (5% من النازحين، و3% من النازحين العائدين)، أو انفجارات هائلة (2% من النازحين، و1.5% من النازحين العائدين)، أو تجنيد قسري للأطفال والبالغين من قبل عناصر مسلحة (4% من النازحين، و2% من النازحين العائدين)، كما تحدثوا عن سلب، واعتقال، وعنف عام، وتلوث ألبان/أو أعدتة غير منفلقة. ولم تبلغ أي من المجموعات عن تعرضها لاعتقالات من قبل السلطات بسبب النزوح أو العودة. وذكر 20% من النازحين و5% من اللاجئين العائدين أن لديهم أطفالاً مفقودين. وتعرض العديد من النازحين والعائدين لإجراءات أمنية وقيود على حركتهم بسبب نقاط التفتيش (38%)، وحظر التجوال (13%)، والجدران/الأسوار/الحواجز. ويبدو أنهم كانوا يرون في فرض القيود الأمنية في مناطق محددة أمراً ضرورياً لأسباب أمنية.

ومنذ الأول من نيسان، ذكرت الغالبية من فئات العناية التي شملها التقييم أن الوضع الأمني لم يتغير (84% من النازحين، و68% من النازحين العائدين، و77% من اللاجئين العائدين). وأفاد معظمهم أن الوضع الأمني والقيود المفروضة تماثل ما يواجهه سكان المجتمع المحلي. لكن 7.973 فرداً ذكروا أنهم قد تضرروا من العنف العام (20% من النازحين، و15% من النازحين العائدين، و13% من اللاجئين العائدين)، وبسبب حدوث انفجارات كبيرة (4% من النازحين، و2% من النازحين العائدين). وذكر 30% من اللاجئين العائدين أنهم قد تضرروا من إصابات بفعل الألغام أو الأعدتة غير المنفلقة. أما أولئك الذين استهدفوا على وجه التحديد، فقد عزا الدوافع لأسباب تتعلق بخلفيتهم الدينية (8% من النازحين، و18% من النازحين العائدين، و51% من اللاجئين العائدين)، أو خلفيتهم السياسية (3% من النازحين، و10% من النازحين العائدين، و11% من اللاجئين العائدين). كما ذكر 6% من النازحين أنهم استهدفوا على وجه التحديد لمجرد كونهم نازحين. وأفادت عدة مجموعات أن أفراداً من أسرها في عداد المفقودين (30% من النازحين، و30% من النازحين العائدين، و27% من اللاجئين العائدين)، مشيرة إلى أنهم فقدوا في أعمال خطف واعتقالات وأنهم لايعلمون ما حصل لهم.

وذكر كثير من النازحين والعائدين أن حركتهم قد قيّدت بسبب نقاط التفتيش، وحظر التجوال، والجدران/الأسوار، والحواجز، وأذونات السلطات للسماح لهم بالحركة. فضلاً عن ذلك، فقد تباينت القيود على حرية الحركة بين الرجال والنساء والأطفال. وعموماً، فإن الرجال غالباً ما يغادرون المنزل أكثر من النساء، كما أن الأطفال عادةً ما يخرجون من المنزل أكثر من النساء. وقد يرجع ذلك إلى القيود الإجتماعية والدينية التي تواجهها المرأة، وكذلك إلى حقيقة أن معظم الأطفال العاملين يشتغلون في أماكن عامة مثل الشوارع والأسواق، إلخ.

تهديدات أو اعتداءات استهدفتهم (45%)، أو بسبب العنف العام (39%)، أو لمصاعب إقتصادية (6.8%). أما اللاجئين العائدين، فقد فرّوا بسبب العنف العام (55%)، أو إثر تهديدات أو اعتداءات استهدفتهم (40%)، أو لمصاعب إقتصادية (1%).

وكان غالبية النازحين العائدين قد رجعوا إلى مناطقهم بسبب تحسن الوضع الأمني (42%)، أو للإستفادة من المعونة الحكومية (29%)، أو لمصاعب إقتصادية (37%). وكان (32%) من اللاجئين قد عادوا إلى مناطقهم بسبب تحسن الوضع الأمني، أو لمصاعب إقتصادية (29%)، أو للإستفادة من المعونة الحكومية (27%). وقد رجع 69% من النازحين العائدين و70% من اللاجئين العائدين إلى منازلهم؛ في حين رجع 8% من النازحين واللاجئين العائدين إلى أحيائهم.

ولم يكن المرحّلون العشرون الذين تم تحديدهم يرغبون في الكشف عن الكثير من المعلومات، لكنهم بيّنوا أنهم حاولوا العودة إلى مناطقهم الأصلية، وذلك لحاجتهم إلى المساعدة الفورية في الحصول على وثائقهم وإثبات وضعهم القانوني وإيجاد مكان آمن لهم.

الأشخاص ذوو الإحتياجات الخاصة

خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام، تم تحديد الإحتياجات الخاصة التالية: أسر لا مورد لها للدخل (1.043)، وأسّر تضم أكثر من 10 أفراد (100)، وأرباب الأسر المسنون (2.258)، وربات الأسر والأرامل والمطلقات والنساء اللواتي لاأقارب لهن من الرجال (502)، والأسر التي لديها أفراداً معاقين (238)، وأرباب الأسر القاصرون (959)، والأيتام (5).

وقد حددت عمليات التقييم الإحتياجات الخاصة لفئات عناية المفوضية:

الإحتياجات الخاصة	النازحون	النازحون العائدين	اللاجئون	المجموع
	عدد الأسر	عدد الأسر	عدد الأسر	عدد الأسر
أسر لا مورد لها	12.406	2.619	878	15.903
ربات أسر، أو مطلقات، أو أرامل	5.378	1.470	242	7.090
أسر كبيرة لا مورد لها (أكثر من 10 أفراد)	2.390	1.460	144	3.994
أرباب أسر مسنون	2.052	476	137	2.665
أطفال أرباب أسر (دون سن 18)	2.481	720	2	3.203
أطفال دون سن 18 ممن فقدوا والديهم	145	54	-	199
أحد أفراد العائلة من المعاقين	1.911	395	106	2.412

الحماية المادية

اتسمت البيئة الأمنية، كما وصفتها المجموعات التي شملها التقييم، بالهجمات المستهدفة والعنف العام والجرائم والحبس والإعتقالات العشوائية.

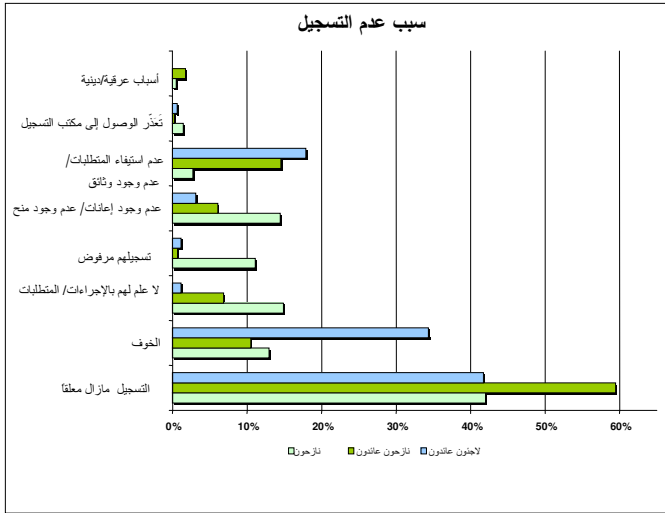
التوثيق والتسجيل

في العراق، تُعدُّ الوثائق أمراً أساسياً لممارسة حقوق المواطنة، بما فيها التسجيل كنازحين أو عائدين، والتصويت، والحصول على الخدمات الأساسية وعلى موارد للدخل/أو المساعدات المالية، (سجلات التقاعد/الخدمة، ورخص القيادة، وتسجيل السيارات، وشهادات اللجان الطبية، وسندات الملكية). لكن دُكر أن هناك نقصاً في بعض الوثائق الأساسية. فقد أشار النازحون والعائدون إلى حاجتهم إلى التسجيل لدى السلطات كي يتمكنوا من البقاء في أماكنهم الحالية، إلا أن النتائج أظهرت مشاكل في إجراءات/متطلبات التسجيل و/أو نقص المعلومات بشأن ضرورة التسجيل أو فوائده.

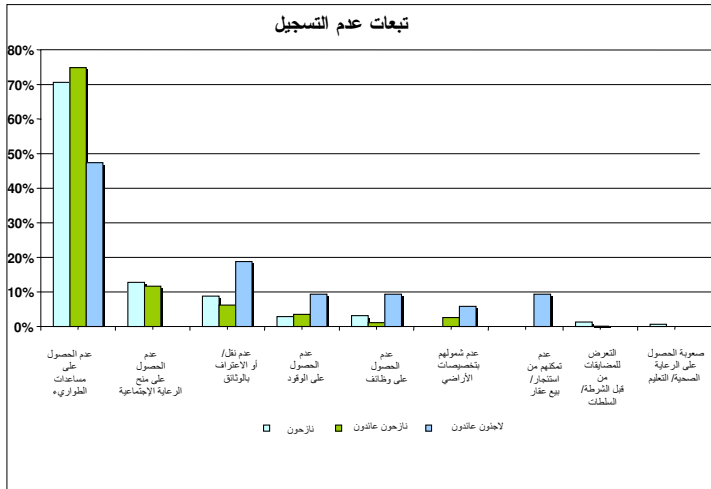
ومنذ شهر كانون الثاني إلى شهر آذار 2009، ذكر نحو 53% من النازحين، و15% من النازحين العائدين، و40% من اللاجئين العائدين أن ما ينقصهم من الوثائق هو في الغالب البطاقة التموينية (31% من النازحين، و12% من النازحين العائدين، و24% من اللاجئين العائدين)، وهوية الأحوال المدنية (25% من النازحين، و18% من النازحين العائدين، و22% من اللاجئين العائدين)، وشهادة الجنسية (22% من النازحين، و11% من النازحين العائدين، و29% من اللاجئين العائدين)، وجواز السفر (21% من النازحين، و9% من النازحين العائدين، و15% من اللاجئين العائدين). وذكر نحو 61% من النازحين أنهم بحاجة إلى التسجيل لدى السلطات في أماكنهم الحالية، لكن لم يُسجَل سوى 55% من النازحين. وقد توجه 75% من النازحين العائدين و56% من اللاجئين العائدين إلى السلطات لغرض التسجيل. وأهم تبعات عدم التسجيل للنازحين هو استنناؤهم من المعونة الحكومية (51%)، وعدم شمولهم بتوزيع الحصص التموينية (24%)، وعدم حصولهم على فرص عمل (10%)، وعدم شمولهم بتوزيع حصص الوقود (15%). وبالنسبة إلى اللاجئين العائدين، فإن عدم التسجيل يجعلهم غير مؤهلين للحصول على منح العائدين (في 48% من الحالات) وعلى تخصيصات الأراضي (22%). وعند السؤال عن سبب عدم تسجيل بعض الأسر، أجابت المجموعات أن هذه الأسر إما أن تكون غير عارفة بعملية التسجيل (12%)، أو أن تكون غير مستوفية لمتطلباتها (10%). وذكرت المجموعات التي خضعت للتقييم منذ شهر نيسان أنها تفتقر بشكل رئيسي إلى الوثائق الأساسية، وتواجه صعوبات في تجديدها.

الوثيقة	النازحون	النازحون العائدون	اللاجئون العائدون
هوية الأحوال المدنية/تجديدها	20%	45%	34%
شهادة الجنسية	15%	14%	11%
الرعاية الاجتماعية	11%	20%	7%
البطاقة التموينية	13.3%	4%	10%
شهادة الزواج/الطلاق	12%	8.5%	8%
سجل التقاعد	6%	28%	1%
جواز السفر	11%	7%	3.5%
شهادة الميلاد	6%	7%	16.5%
شهادة الوفاة	4%	8%	10%

وفي مناطق عدة، أشار نازحون وعائدون أن تسجيلهم كان معقلاً بسبب الإجراءات البيروقراطية، أو أنهم لم يتمكنوا من التسجيل لعدم امتلاكهم الوثائق اللازمة، أو أنهم غير مستوفين للمتطلبات، أو أنهم غير عارفين بتلك المتطلبات:



وتمثلت أهم تبعات عدم التسجيل في استنناؤهم من المعونة الحكومية أو الرعاية الاجتماعية، وعدم نقل وثائقهم أو الإعراف بها، وعدم شمولهم بتوزيع حصص الوقود، وعدم حصولهم على فرص عمل، وعدم تمكنهم من استئجار أو شراء عقارات، وعدم شمولهم بتخصيصات الأراضي، وصعوبة حصولهم على الرعاية الصحية والتعليم، إضافة إلى احتمال عدم تمكنهم من الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات المقبلة (30% من النازحين، و26% من النازحين العائدين، و21% من اللاجئين العائدين)، لأن سجل الناخبين لم يتم تحديده.



ومن أجل حل النزاعات المدنية، أشارت المجموعات التي شملها التقييم أنها تلجأ أولاً إلى العائلة والأصدقاء، ومن ثم إلى السلطات المحلية، فالشرطة، وزعماء العشائر والقادة الدينيين. وأشارت غالبية النساء أنهن لجأن إلى الأسرة والأصدقاء لحل النزاعات المدنية والشخصية، فيما توجه بعض منهن إلى السلطات المحلية، والشرطة، والزعماء الدينيين.

السكن والملكية

كانت غالبية فئات العناية التي جرى تقييمها خلال الأشهر الثلاثة الأولى تعيش في دور أو شقق مستأجرة (51%)، وكذلك في مبانٍ عامة محتلة (16%)، أو في مستوطنات (11%). وكان نحو 35% من النازحين العائدين و33% من اللاجئين العائدين الذين شملهم التقييم يعيشون في منازل أو أراضٍ مخصصة. عائدون آخرون كانوا يعيشون في دور مستأجرة (26% من النازحين العائدين، و24% من اللاجئين العائدين)، وكذلك في مستوطنات (24% من النازحين العائدين، و6% من اللاجئين العائدين). وذكر 20% من النازحين، و17% من النازحين العائدين، و22% من اللاجئين العائدين أن منازلهم قد تعرّضت لضرر بالغ، وأفاد 2% من النازحين، و1% من النازحين العائدين أنه قد طُلبَ منهم إخلاء المنطقة التي كانوا يعيشون فيها.

وذكر غالبية النازحين أن بعض العوائل قد فقدت حقوقها في أملاكها في أحيائها السابقة أو أنها يتعدّر عليها الوصول إليها؛ فقد فقد 56% من اللاجئين العائدين و15% من النازحين العائدين حقوقهم في أملاكهم السابقة أو تعدّر عليهم الوصول إليها لأنها محتلة من قبل المتمردين أو المليشيات (40% من كل الحالات)، أو من قبل سكان المجتمع المحلي، أو من قبل نازحين وعائدين آخرين، أو لأنها بيعت بالإكراه، أو لأنها مدمّرة أو متضررة، أو لخشيتهم التعرض لمضايقات دينية أو عرقية أو سياسية.

في شهر كانون الثاني، تم إيقاف إخلاء الدور والمباني الحكومية المحتلة بأمر من رئيس الوزراء، لكن بعض العوائل قد طُلبَ منها مغادرة العقارات. ولم تلجأ سوى 41% من العوائل التي فقدت أملاكها إلى أية جهة من أجل استردادها. أما الآخرون، فلم يقوموا بذلك بسبب الإجراءات المكلفة، أو لأنهم غي عارفين بها، أو لافتقارهم إلى الوثائق، أو لخشيتهم تبعات ذلك.

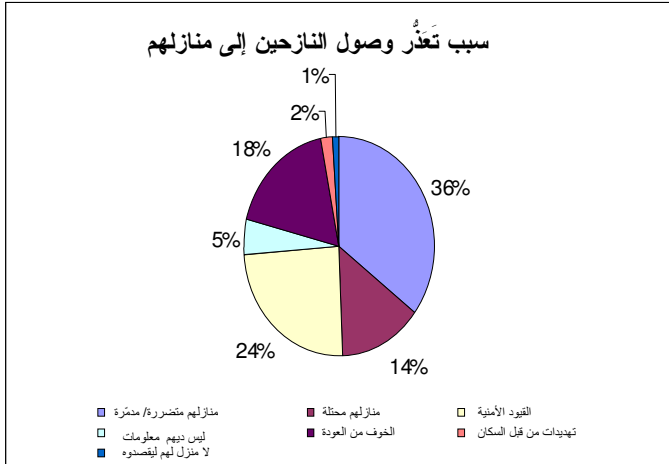
ومنذ شهر نيسان، ذكر غالبية النازحين الذين شملهم التقييم أنهم يسكنون في دور أو شقق مستأجرة (50%)، أو في عقارات يمتلكونها (24% من النازحين)، أو أنهم يشغلون مبانٍ عامة (20%). وكان غالبية النازحين العائدين يسكنون في عقارات يمتلكونها (40%)، أو في دور أو شقق مؤجرة (25%)، أو في أراضٍ أو منازل مخصصة لهم (25%)، في حين كان معظم اللاجئين العائدين يعيشون في عقارات يمتلكونها (45%)، وفي مساكن مؤجرة (20%). وكان 8% من النازحين و6.4% من اللاجئين العائدين يعيشون في مخيمات غير مشروعة (1% من النازحين العائدين كانوا يعيشون في مخيمات غير مشروعة).

وما يقارب 15% من المجموعات كانت تعيش في مبانٍ متضررة ضرراً شديداً، و14% في مبانٍ تعرّضت لضرر متوسط. وتطلّب إجراء إصلاحات في 71% من المباني، ولم ينته العمل في 6% منها، بينما كانت 10% في حالة جيدة.

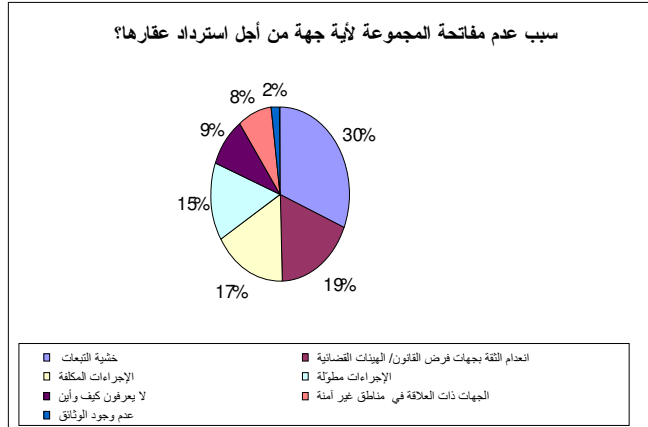
وكان 24% من النازحين، و3% من النازحين العائدين، و4% من اللاجئين العائدين يعيشون في مبانٍ عامة. ونسبة 8% من النازحين و6% من العائدين كانت تسكن في مخيمات غير مشروعة، في حين كانت نسبة 2% من النازحين تشغل مبانٍ خاصة مملوكة، وبعض أسر النازحين العائدين التي أربابها نساء

كانت تشغل مبانٍ عامة بصورة غير قانونية. وحتى إذا ما كان أمر رئيس الوزراء بوقف الإخلاء نافذاً، فقد ورد أن بعض الأسر قد تلقت طلبات بالإخلاء (18% من النازحين، و3.7% من النازحين العائدين، و4% من اللاجئين العائدين).

وذكرت العديد من العوائل أنها فقدت حقوقها في أملاكها في أحيائها السابقة/ أو في مواقعها الحالية، أو أنها لم يعد بإمكانها الوصول إليها.



وفيما يتعلق بقضايا الملكية، أظهرت النتائج أن معظم النازحين والعائدين لم يتوجهوا إلى الهيئات التي تُعنى عادةً بالتعامل مع هذه المطالبات (القضاء أو الشرطة). والأسباب الرئيسية لذلك تمثلت بالخشية من المضايقات الدينية أو العرقية، أو لكون العقار غير صالح للإستخدام أو متضرراً، أو بسبب تقييد حركتهم، أو لاحتلال أملاكهم من قبل نازحين أو عائدين آخرين. وقد واجهت الأسر التي أربابها نساء تحديات في استعادة العقارات المستأجرة والمملوكة.



الغذاء والبطاقة التموينية

نحو 31% من النازحين، و12% من النازحين العائدين، و24% من اللاجئين العائدين ذكروا أنهم لا يملكون بطاقات تموينية سارية المفعول، وعزوا ذلك إلى عدم تمكنهم من نقل سجل بطاقاتهم التموينية بسبب قيود تفرضها المحافظات (25% من النازحين، و17% من النازحين العائدين، و12% من اللاجئين

العائدين)، أو بسبب وثائق مفقودة (21% من النازحين، و5% من النازحين العائدين، و13% من اللاجئين العائدين). وكانت المجموعات التي شملها التقييم تعتمد على الحصص التمويبية (91% من النازحين، و75% من النازحين العائدين، و50% من اللاجئين العائدين)، أو على مشتريات السوق (75% من النازحين، و64% من النازحين العائدين، و45% من اللاجئين العائدين)، أو على مواد الإغاثة الغذائية (23% من النازحين، و5% من النازحين العائدين، و39% من اللاجئين العائدين). وكانت الحصص التمويبية تُستلم كاملة تقريباً في 35% فقط من الحالات، وكانت تُوزع شهرياً في معظم المواقع.

ومنذ شهر نيسان، كانت الحصص التمويبية ومشتريات الأسواق تمثل مصدري الغذاء الرئيسيين لكافة المجموعات التي خضعت للتقييم. وكان توزيع الحصص التمويبية أكثر أهمية بالنسبة إلى النازحين. وكان 60% من النازحين و80% من العائدين يمتلكون بطاقات تموينية سارية المفعول. والأسباب الرئيسية لعدم امتلاك البطاقة التموينية كانت تعود إلى عدم إمكانية نقلها بسبب القيود التي تفرضها المحافظات (20% من النازحين)، ونقص الوثائق اللازمة (21% من النازحين، و2% من النازحين العائدين، و10% من اللاجئين العائدين).

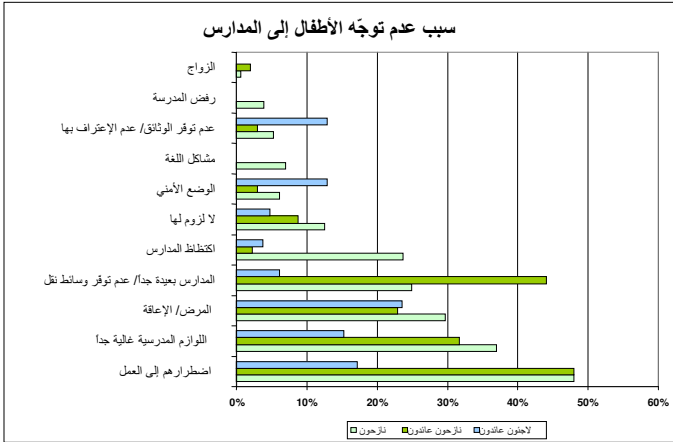
وكان 15% من النازحين، و20% من النازحين العائدين، و15% من اللاجئين العائدين يستلمون الحصص التمويبية كاملة، وفي معظم الحالات كانت الحصص تُوزع شهرياً.

الأطفال والتعليم

إن غالبية المجموعات التي شملها التقييم للفترة من شهر كانون الثاني إلى شهر آذار ذكرت أنه لم يلتحق بالمدارس سوى "بعض" الأطفال، و14% فقط من المجموعات أفادت بأن غالبية الأولاد كانوا يذهبون إلى المدارس (9% من الفتيات). ومن الأسباب الرئيسية لعدم الذهاب إلى المدارس وردت الحاجة إلى العمل (53% من الأولاد، و17% من الفتيات)، واللوازم المدرسية الغالية (49% من الأولاد، و52% من الفتيات)، وتكلفة النقل العالية (20% من الأولاد، و19% من الفتيات)، وافتقار المدارس (12% من الأولاد، و11% من الفتيات)، ونقص الوثائق اللازمة للقبول في المدارس (12% لكافة الأطفال). وأشارت المجموعات أن التعليم كان يُعد غير ضروري (21% من الفتيات)، وأن العادات القبلية سبباً لعدم التوجه إلى المدارس (19% من الفتيات).

كما تحدّثت المجموعات عن أطفال يعملون (66% من الأولاد، و15% من الفتيات)، وأطفال دون كلا الأبوين (45% من الأولاد، و47% من الفتيات)، وأطفال معاقين عقلياً (26% من الأولاد، و20% من الفتيات)، وكذلك أطفال يعانون من عنف منزلي (5% من الأولاد، و16% من الفتيات).

ومنذ شهر نيسان، أكدت المجموعات وجود مدارس ابتدائية وثانوية عاملة في مواقعها. كما ذُكر أن الدوام في بعض المدارس الابتدائية كان يصل إلى ثلاث وجبات. وقد التحق بالمدارس نحو 58% من الأولاد دون سن 14، و53% من الفتيات دون سن 14. وقد اختلفت الأسباب الرئيسية لعدم ذهاب الأطفال إلى المدارس، وهي على وجه التحديد:



وقد ذكرت هذه المجموعات أن هناك أطفالاً معاقين عقلياً (20%)، وأطفالاً يعانون من عنف منزلي (9%)، ومتسولين (8%)، وفاقدي كلا الوالدين، ومنهم من يستخدم عقاقير مخدرة، كما أن بعضاً منهم يعيش في الشوارع.

الدخل والوظائف

ذكر نحو 58% من المجموعات التي جرت مقابلتها ما بين شهر كانون الثاني وشهر آذار بأن غالبية الرجال ممن هم في سن العمل كانوا منخرطين في أنشطة وأشغال وفي أعمال يومية وفي النقل والبناء. ويبقى ارتفاع نسبة البطالة يشكل العقبة الرئيسية. كما ذكر نحو 28% من النازحين أن مؤهلاتهم لم يُعترف بها في مكان النزوح، في حين أن 31% من اللاجئين العائدين تحدّثوا عن عدم توفر الأراضي/الأدوات الزراعية أو البذور أو الأسمدة، كما قال 12% من اللاجئين العائدين أنهم لم يتمكنوا من العودة إلى وظائفهم في القطاع العام. ومعظم ربات الأسر كنّ يعملن ليعلن أنفسهن وأطفالهن (57% من النازحين، و46% من النازحين العائدين، و11% من اللاجئين العائدين)، بينما كانت أخريات يعيلن الأقارب أو الأصدقاء (25% من النازحين، و45% من النازحين العائدين، و3.5% من اللاجئين العائدين)، أو أطفالهن (20% من النازحين، و44% من النازحين العائدين، و4% من اللاجئين العائدين). وذكر نحو 20% من ربات الأسر أنهن لم يتلقين أيّ دعم.

ومنذ شهر نيسان، كان 46% من الذكور في سن العمل ضمن المجموعات التي شملها التقييم يعملون. وسبب البطالة كان يعود إلى انعدام فرص العمل في المنطقة (وهو أمر يؤثر في الغالب في اللاجئين العائدين)، وعدم الاعتراف بالمؤهلات (وهو أيضاً يؤثر إلى حد بعيد في اللاجئين العائدين)، وتقييد الحركة (وهو ما يؤثر في النازحين العائدين بشكل رئيسي)، والمهارات اللغوية (وهي تؤثر بشكل رئيسي في النازحين). وفي حالة الزراعة، يرجع السبب إلى عدم توفر البذور والمعدات اللازمة (الأمر الذي يؤثر أساساً في النازحين)، إضافة إلى فقدان الأعمال. وكانت الأسر التي أربابها نساء تعيل أنفسها من خلال مساعدة الأقارب والأصدقاء، والقليل منها كانت تعمل لقاء أجر، أو تعتمد على

الرعاية الاجتماعية الحكومية، وعلى عمل أطفالها، وعلى المجتمع المحلي، وعلى الجماعات الخيرية/الدينية، وعلى التسول.

العلاقات المجتمعية

العديد من مجموعات النازحين والعائدين الذين شملهم التقييم في الفترة مابين شهر كانون الثاني وآذار ذكروا أنهم كانوا يُعاملون على قدم المساواة، ولم يسيروا إلى مشاكل مع المجتمعات المحلية المضيفة. وعند الكشف عن أنهم قد تلقوا معاملة أسوأ، أو عن كون علاقاتهم مع المجتمع المضيف متوترة، كان ذلك يرجع أساساً إلى قضايا مادية أو اجتماعية تتمثل بـ: العبء المُثقل على الخدمات، ونزاعات السكن/الأراضي، وارتفاع الأسعار، وبدرجة أقل، السلوك (الظاهر) للمجموعة، والتنافس على الوظائف.

ومنذ شهر نيسان، أكدت غالبية مجموعات النازحين والعائدين الذين شملهم التقييم عدم وجود مشاكل بين المجموعات والمجتمعات المحلية (86.2% من مجموع الذين أجابوا على السؤال)، وقلّة منهم شعروا أن العلاقات متوترة (3.5%). وترجع الأسباب الرئيسية لتوتر العلاقات إلى مجموعة من العوامل: العبء المُثقل على الخدمات، وارتفاع الأسعار، والبطالة، والتمييز.

الخدمات الأساسية

إن توفير الخدمات الأساسية مازال يشكل تحدياً كبيراً، ويمكن أن يُجهّد أكثر القدرة الإستيعابية في المواقع التي شملها التقييم. ومنذ شهر كانون الثاني إلى شهر آذار، كان بمقدور 53% من المجموعات الحصول على الطاقة الكهربائية عبر الشبكة العامة، و34% عبر مولدات خاصة. وذكرت 23% منها أن الطاقة الكهربائية كان متوفرة لمدة خمس ساعات في اليوم. وكانت شبكة الأنابيب المصدر الرئيسي للمياه لنحو 76% مع توفر مياه الشرب في 53% من الحالات. وتحدثت نحو 29% من العوائل عن وجود شحة في المياه. وكانت مراكز الرعاية الصحية الأولية متاحةً لنسبة 94% من النازحين، و89% من النازحين العائدين، و50% من اللاجئيين العائدين، لكن 24% من النازحين، و1% من النازحين العائدين، و8% من اللاجئيين العائدين لم يكن بمقدورهم تحمل أجور الرعاية الصحية. وكان 1% من النازحين، و3% من النازحين قد رفضوا من المؤسسات الصحية عندما احتاجوا مساعدة طبية طارئة.

ومنذ شهر نيسان، كانت الطاقة الكهربائية تُعدّ كافية بالنسبة إلى 20% من النازحين، و25% من النازحين العائدين، و5% من اللاجئيين العائدين فقط. وذكر 42% من النازحين، و23% من النازحين العائدين، و60% من اللاجئيين العائدين أن بإمكانهم الحصول على ما يكفي من المياه. وأفاد 25% من النازحين، و26% من النازحين العائدين، و25% من اللاجئيين العائدين أن الحصول على خدمات الصرف الصحي لم يكن كافياً. وقد أوردت غالبية المجموعات المستوى نفسه من الخدمات التي يحصل عليها سكان المجتمع المحلي.